الاقتصاد الكلي الجزائري : رؤية قياسية مستقبلية

إسماعيل بن قانة
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

ملخص : نحاول في هذا المقال عرض دراسة لبناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري بناءا على آراء وأفكار منظري الفكر الاقتصادي وواقع هذا الاقتصاد، حيث يكون هذا النموذج مهيأ لدراسة واختبار القدرة التنبؤية لبعض المتغيرات، كما يقيم السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الكلي على المدَيَيْنِ القصير والمتوسط. وتهدف الدراسة أيضا إلى إبراز الأدوات التي يمكن لمتخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في إحداث الصدمات الخارجية وانعكاساتها على التوازنات الكلية الكبرى.
الكلمات المفتاح : التوازن الكلي– الأسواق الاقتصادية– نموذج قياسي كلي – الدول النامية – الاقتصاد الجزائري – التنبؤ – النظرية الاقتصادية الكلية – المضاعفات – السياسات الاقتصادية.

تمهيد : ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيس للتحرر من التخلف الاقتصادي؛ من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف. وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة[1].

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، وفي هذا العمل نحاول أن نستشرف مستقبل الاقتصاد الجزائري بناءا على ما تحقق من خلال أهم متغيراته، مع دراسة انعكاساتها على السياسات الاقتصادية المتبعة وعلى التوازنات الكلية الكبرى فيه. ولتفكيك جوانب هذا التساؤل المحوري والتدقيق في جزئياته رأينا أن نجيب عليه متتبعين الخطوات التالية :

1. **استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الجزائر**:حيث نتنبأ بمتغيراته على المدَيَيْنِ القصير والمتوسط وعلى المدى الطويل.
2. **استنتاج أهم المتغيرات القيادية المؤثرة في الاقتصاد الكلي الجزائري** : لدراسة الصدمات واهم السياسات الواجب إتباعها لوضعه في الاتجاه الصحيح.
3. **الآليات المقترحة لتحسين أداء السياسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل**: وهذا تماشيا مع المستجدات التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية.

1– استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الجزائر:–

عند استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الاقتصاد الجزائري، نواجه جملة من المشكلات تتعلق بما يلي :

1–1. تمثيل وتفسير متغيرات النموذج :

ترجمة المتغيرات الكلية إلى قيم حقيقية مقابلة ومن تم تمثيلها في منحنيات وتحليلها وتفسير حركيتها عبر الزمن وهي منفردة يوضح لنا أن هناك تداخلات فيما بينها فالاستهلاك يرتبط بحجم السكان (إذ أن زيادة حجم سكان الجزائر ترتب عنه زيادة حاجاتهم الاستهلاكية كما ونوعا) والاستثمار مرتبط بسعر الفائدة (فتخفيضه و نزع الحواجز البيروقراطية شجع المستثمر الوطني والأجنبي وضاعف من تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة) أما الإنفاق الحكومي مرتبط بالدخل (إذ أن البحبوحة المالية التي توفرت للجزائر سمحت لها من تسديد ديونها واستغلت الفائض في بسط سياسة انفاق توسعية موافقة في جانب ما للتنظير الكينزي).

عند تمثيل هذه المتغيرات وهي مجتمعة ازداد الأمر وضوحا حيث بدا خط سير بعض منحنياتها في تشابه إلى حد ما مما يدل على إمكانية وجود علاقات بينها ولاستبيان حقيقة ذلك استخدمنا عددا من الأدوات الإحصائية كحساب مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات. إذ تثبت لنا هذه المصفوفة مبدئيا أن هناك ارتباطات بين المتغيرات التابعة والمستقلة الداخلية والخارجية كما تنفي بعضا منها، على غرار متغير التضخم، وبتطبيق اختبار السببية وفقا لمنظور ***Granger*** [2] مكننا كذلك من إثبات أو نفي بعض العلاقات.

من خلال النتائج المتحصل عليها ومطابقتها لمضمون النظرية الاقتصادية الكلية استطعنا أن نستنتج نموذجا قياسيا كليا خاصا بحالة الاقتصاد الجزائري تعطى دواله ومعادلاته التوازنية على النحو التالي :

1) $CT = C(1) + C(2).\ Y_d + C(3).\ Y_d(-1) + C(4).\ Y + C(5).\ Y(-1) + C(6).\ in + C(7).\ \log(n)$

2) $S = C(8) + C(9).\ Y_d + C(10).\ in + C(11).\ P$

3) $I = C(12) + C(13).\ D(Y) + C(14).\ in + C(15).\ I(-1) + C(16).\ K$

4) $G = C(17) + C(18).\ Y + C(19).\ M^S$

5) $T = C(20) + C(21).\ Y + C(22).\ Pp + C(23).\ Tc$

6) $M = C(24) + C(25).\ M(-1) + C(26).\ Y + C(27).\ Tc$

7) $X = C(28) + C(29).\ M(-1) + C(30).\ Tc + C(31).\ Pp$

8) $Y + M = CT + I + G + X$

9) $M^S = C(32) + C(33).\ Tr + C(34).\ Trs + C(35).\ Pp + C(36).\ Tc$

10) $M^d = C(37) + C(38).\ Y + C(39).\ in + C(40).\ P + C(41).\ M + C(42).\ Tc + C(43).\ M^d(-1)$

11) $M^d = M^S$

12) $Y = Y_H + Y_{NH}$

13) $Y_H = C(44) + C(45).\ Pp + C(46).\ Y$

14) $Y_{NH} = C(47) + C(48).\ W + C(49).\ K$

15) $Y = C(50) + C(51).\ \log(L) + C(52).\ K + C(53).\ T$

16) $\log(N^d) = C(54) + C(55).\ W/P + C(56).\ I + C(57).\ Y$

17) $\log(N^S) = C(58) + C(59).\ W/P + C(60).\ \log(n)$

18) $N^d = N^S$

19) $K = C(61) + C(62).\ CT + C(63).\ G + C(64).\ N^S + C(65).\ S + C(66).\ Y$

20) $\log(L) = C(67) + C(68).\ CT + C(69).\ G + C(70).\ K + C(71).\ M + C(72).\ M^S + C(73).\ P + C(74).\ S + C(75).\ Y_d$

علما أن:

CT: الاستهلاك، **Y_d**: الدخل المتاح، **Y**: الدخل الوطني، **in**: سعر الفائدة، **n**: حجم السكان، **S**: الادخار، **P**: المستوى العام للأسعار، **I**: الاستثمار، **K** : رأس المال، **G**: الإنفاق الحكومي، **M^S**: عرض النقود، **T**: الضرائب، **Pp**: سعر البترول، **Tc**: سعر الصرف، **M**: الواردات، **X**: الصادرات، **Tr**: سعر إعادة الخصم، **Trs**: نسبة الاحتياطي القانوني، **M^d**: الطلب على النقود ، **Y_H**: الدخل الناتج عن المحروقات، **Y_{NH}**: الدخل خارج المحروقات، **W**:الأجر الاسمي، **L**: العمل (التوظيف)، **N^d**: الطلب على العمل، **N^s**: عرض العمل .

2-1. التعرف على دوال النموذج وتقدير معالمها :

يظهر لنا أن عددا من متغيرات النموذج تكون داخلية في بعض الدوال وخارجية في الدوال الأخرى، كما تظهر لنا تغذية رجعية **(Feed-back)** لذلك نستخدم شرطي الرتبة ***(Rang)*** والترتيب ***(Order)***، اللذان يظهران لنا أن كل دوال النموذج زائدة التعريف ***overidentificate***، ويُؤشر هذا إلى استعمال طريقة 2SLS لتقدير معالم النموذج كونها تمثل أحسن طريقة من مجموعة طرق، إذ أنها تنتج لنا مقدرات متسقة ومتقاربة، لا تحتاج إلى معرفة تامة (أي معلومات كاملة) بالنموذج وتمتاز ببساطتها في حالة إجرائها.[3]

1-3. التنبؤ :

لقد قمنا بتقدير معالم النموذج للفترة الممتدة بين سنتي 1970-2004، حيث أن الهدف فيما بعد على المدى القصير هو التنبؤ بقيم متغيرات الدراسة للفترة الممتدة بين سنتي 2005-2009 على الرغم من حدوثها ولكن تعمدنا ذلك بغرض معرفة مدى توافق القيم الفعلية مع القيم المتوقعة ثم اختبار القدرة التنبؤية لمتغيرات النموذج على المدى المتوسط والطويل ومن تم التنبؤ للفترة الممتدة بين سنتي 2005-2014.

1-3-1. تحليل وتفسير التوقعات على المدى القصير :

التنبؤ بمتغيرات النموذج المقدر على المدى القصير للفترة بين سنتي 2005-2009 بطريقة بوكس-جينكينز (***Box-Jenkins***) أعطانا النماذج المقدرة لكل سلسلة زمنية، على أن هناك بعضا من السلاسل التي لم تفلح فيها هذه الطريقة نظرا لنقص بعض معطياتها وهي: L, Tr, Ns, Nd أين عدنا فيها لاستعمال طرق كلاسيكية وهي: التمهيد الآسي البسيط والمضاعف، التمهيد حسب أسلوب هولت وينترز والتمهيد بهولت وينترز في الحالة التجميعية والتي ثبت باستعمال معيار ثايل[4] Theil على نتائجها أن التمهيد بأسلوب هولت وينترز هي الأقرب منها للقيم الفعلية.

عند تعويض توقعات المتغيرات الخارجية المستخرجة بطريقة بوكس- جينكينز أو بطريقة هولت وينترز في النموذج المقدر سمح لنا ذلك من استنتاج توقعات المتغيرات الداخلية وكذا التحقق من التوازنات الكلية الكبرى.

في تحليلنا لهذه النتائج يتبن لنا صحة جزء مما افترضناه في البداية فيما يتعلق بثبات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مع تغير جزء آخر منها، فعند تمثيل اغلب هذه المتغيرات يظهر لنا المنحنى (**في الشكل رقم (01)**) على أن تفسير ذلك يمكن توضيحه في المظاهر التالية :

– هناك العديد من المتغيرات التي بقيت شبه ثابتة خلال هذه الفترة **فسعر إعادة الخصم *(Trs_t)*** لم يتغير طيلة ثلاث سنوات بقيمة 6.5 نقطة ليصبح في حدود 8 نقاط سنة 2008، في الوقت الذي بقي **معدل الاحتياطي القانوني *(Tr_t)*** ثابتا طيلة المدة ولم يتغير عن 04 نقاط. أما معدل التضخم ***(R_t)*** فبقي متراوحا بين 1.6 و3.5 % وارتفع **المستوى العام للأسعار *(P_t)*** من 600 نقطة إلى 720.3 نقطة سنة 2008 مع انخفاض لسعر الصرف ***(Tc_t)*** يقارب 11.96% .

– أما بقية المتغيرات الأخرى التابعة بالخصوص لسوق السلع والخدمات فارتفعت وأصل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى **زيادة أسعار النفط *(Pp_t)*** بسبب الطلب العالمي المتزايد في ظل انخفاض الاستثمار في المعروض مع تراجع ظرفي لها سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في نقص السيولة أدى ذلك إلى نقص الطلب على البترول.

التغيرات التي حصلت في أسعاره أدت إلى وفرة مالية كبيرة زادت من **الدخل الوطني *(Y_t)*** الممثل بالناتج أو الإنتاج الداخلي الخام، إلا أن استغلال هذا الفائض ذهب في البداية إلى تسديد المديونية فانتقلت من 21.43 مليار دولار عام 2004 إلى 4.7 مليار سنة 2006،[5] كما وضعت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2009 رصد له مبلغ 155 مليار دولار يقوم على الاهتمام بالبنيات التحتية وإصلاح الاقتصاد تأهبا للدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تثمين الطاقات الاقتصادية وتطويرها وإنعاش نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحث الخرجين على تسييرها هي والفلاحة بفضل مخطط وطني لتنمية قطاع الفلاحة.

غير انه بالنظر للظرف الذي طبع الحياة الاجتماعية خلال هذه الفترة يلاحظ تلك المفارقة بين ارتفاع المداخيل الوطنية مع التدني المستمر لمستوى المعيشة بسبب ضعف القدرة الشرائية والارتفاع المتواصل للبطالة حتى عبر عنها رئيس الحكومة الأسبق " **احمد بن بيتور**"بقوله " الجزائر تصدر الثروة وتستورد الفقر"[6].

كما أن مخططات **للاستثمار** ***(I_t)*** ودعم النمو تفتقد إلى الانسجام على الرغم من المخصصات الضخمة المتاحة في الوقت الذي ينادي فيه المسؤولون إلى استقطاب استثمارات أجنبية بينما ما تملكه الجزائر مكدس بلا طائل. وقد قامت الحكومة بوضع شبكة جديدة **للأجور** ***(W_t)*** لم تغير من الأمر شيء ولم تدفع الناس إلى الرفع من حجم الادخار العائلي ***(S_t)*** خاصة مع خضوع دخولهم لأنواع جديدة من الضرائب ***(T_t)***تتعلق بالعقارات والمركبات.

هذه الظروف كان لها الأثر في **حجم السكان** ***(n_t)*** فبالرغم من بقاء هذا المتغير في الصعود لكنه بقي بمعدل نمو سكاني منخفض (إذ انتقل من3.27% سنة 1980 إلى 2.51%سنة 1990 ووصل إلى 1.43% سنة 2000 وهو يقارب 1.5% حتى سنة 2008)، وأسباب ذلك عديدة تتعلق خصوصا بإحجام الشباب عن الزواج وعمليات تنظيم النسل بسبب غلاء المعيشة وزيادة البطالة على ما ذكرنا وانتشار فكرة الأسرة النووية[7]وغيرها.

1-3-2. تحليل وتفسير التوقعات على المدى المتوسط والطويل:

قمنا بتقدير معامل التكامل الكسري (معامل الذاكرة الطويلة) بالطرق الطيفية وهي طرق شبه معلمية، حيث الهدف من ذلك هو معرفة ما إذا كانت هذه السلاسل قابلة لاستخدامها في عملية التنبؤ على المدى الطويل أم لا، أي هل هناك ارتباط طويل المدى أم لا والجدول رقم (03) لخص النتائج، وبَيَّنَ الجدول سلاسل المتغيرات القابلة للتنبؤ على المدى الطويل وهي: Ct، Ms، Yh، S و Trs حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة تتميز بحركات طويلة المدى لأن قيم إحصاءة t-student أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى معنوية 5% كما أن معامل الذاكرة المقدر $\hat{d}$ محصور بين القيمتين الصفر و النصف و هذا دليل على وجود ذاكرة طويلة، إلا أن هناك قيم أكبر من ½ باستعمال طريقة GPH حيث أن هذه الأخيرة تعتبر في الحقيقة الطريقة الأسوأ من بين الطرق الأخرى.

تظهر تحركات هذه السلاسل الخمسة كنتيجة صدمة خارجية مستدامة ***Durable*** فهي قابلة للتنبؤ على المدى الطويل أيضا بخلاف السلاسل الأخرى، التي ذكر أنها غير قابلة للتنبؤ إلا على المدى القصير، حيث هناك ارتباط قصير المدى ما يعني أن تحركاتها تظهر كنتيجة صدمة خارجية عابرة ***Transitoire***، وعليه قمنا بالتنبؤ بهذه المتغيرات الخمسة السابقة ببرنامج ***Eviews*** بطريقة بوكس-جينكينز للعشر سنوات القادمة (2005-2014) فنتج لنا المنحني الممثل في الشكل رقم (02).

تفسير هذه النتائج يعني أن استهلاك العائلات الجزائرية Ct سيستمر في الزيادة مادام السكان في تزايد حيث أن حاجاتهم ستزداد كما ونوعا بسبب المنتجات الجديدة التي ستغزو السوق في ظل انفتاح السوق الجزائرية على الخارج. كما أن مدخراتهم **S** سترتفع نظرا لزيادة دخولهم وارتفاع رواتبهم بسبب استمرار الحكومة في سياستها التوسعية في ظل ارتفاع المداخيل النفطية نظرا لبقاء أسعارها مرتفعة في السوق فالطلب سيبقى دائما أكثر من العرض ما لم تظهر طاقات متجددة تعوض النفط ويعمم استعمالها في كل العالم وهذا مستبعد في العشرية القادمة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاستثمار الوطني والأجنبي في النفط أو الغاز في الجزائر قد بلغ ذروته في السنوات الأخيرة ما يعني ارتفاع المعروض الجزائري في السوق العالمية على الرغم من أن هذا الاستنزاف سيضر بالاحتياطات الوطنية للأجيال القادمة حتى توقع البعض بان الجزائر ستصبح من الدول المستوردة للنفط في الخمسين عاما المقبلة[8].

كل هذه التغيرات وغيرها ستبقى على ما هي عليه حتى على المدى الطويل ما لم يتم استغلال القدرات غير المستغلة وبعث الطلب وإقامة أجهزة مختلفة للدعم، بمعنى آخر إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومستدامة ؛ لكن السؤال الذي نطرحه هنا: هل هناك متغيرات أساسية تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري يجب الاهتمام بها أو الانطلاق منها على الأقل ؟

2- أهم المتغيرات القيادية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري وأثرها على السياسات الاقتصادية المتبعة :

عندما نرتب المتغيرات التي تؤثر وتتأثر ببقية المتغيرات الأخرى في الجدول رقم (01) بناءا على مصفوفة الارتباطات، نجد أن المتغيرة الأكثر تأثرا وتأثير على باقي المتغيرات هي الإنفاق الحكومي (**G**)كيف لا وهي المورد الذي تنفق الحكومة من خلاله ما تحصلت عليه من المداخيل البترولية وغير البترولية في مضارب كثيرة تتصل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وإعانات الصادرات، أما متغيرات:

N –TRS-TR-IN-R فتبدو اقل شأنا من (**G**) فبعضها اتسم بالثبات لمدد طويلة-TRS-TR-IN وبعضها ألغيناه من النموذج[9] (R) وبعضها ربما يعود لقيمها الكبيرة مقارنة بقيم المتغيرات الأخرى.

تَمَّ بواسطة اختبار السببية تحديد المتغيرات السبب والمتغيرات الناتجة عنه (أي النتيجة) وكذا نسبها وندونها في (**الجدول رقم (02)**) حيث نلحظ أن :

أ– متغير عرض النقود **(Ms)** يمثل أهم المتغيرات من حيث التأثير على بقية المتغيرات الأخرى – و عددها خمس عشرة (15) متغيرة وهو ما يمثل **60%** من مجموعها– ويبدو هذا منطقيا خاصة وان عرض النقود يعتبر من أهم أدوات السياسة الموازنتية.

ب– يليه رأس المال ب**52%** (الذي يمثل نفقات التجهيز)– والإنفاق الحكومي وهي من أدوات السياسة المالية كذلك مع دور معتبر لمتغير الواردات.

ج– في حين يبدو متغير الطلب على العمل (**Nd**) الأقل تأثيرا من بين كل هذه المتغيرات بـ **8 %** يليه العمل (**L**) وربما تعود أسباب هذه النتيجة إلى عدم اكتمال معطياتهما أو لان العمالة الجزائرية ذات إنتاجية ضعيفة مما لا يكون له الأثر على الإنتاج وغيره من العوامل، إضافة إلى معدل الاحتياطي القانوني (**Tr**) الذي يبدو على الرغم من كونه من أدوات السياسة النقدية إلا انه غير فعال خاصة على الجهاز المصرفي وإصدار النقود.

وكنتيجة لذلك تبدو بعض أدوات السياسات الاقتصادية ممثلة في بعض المتغيرات هي الأكثر تأثيرا في الاقتصاد مما يتطلب من الحكومة الاهتمام بهذه السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية والسياسة النقدية وبأدواتهما من خلال تحسين أدائها. فحدوث صدمة هيكلية ايجابية (أي زيادة) واحدة في الإنفاق الحكومي في السياسة المالية[10] مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها اثر معنوي ايجابي (أي زيادة) على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد اثر سلبي (أي انخفاض) عليه، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت ايجابية واختلف الأمر بالنسبة لبعض مكونات الناتج الداخلي الحقيقي (وهي الاستهلاك و الاستثمار الخاص)، فالاستهلاك يحدث له تأثير ايجابي معنوي في حين أن الاستثمار الخاص يصدم بتأثير سلبي.

وتفسير ذلك يعود إلى أن سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر تجعل أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لابد م العمل على رفع معدلات الفائدة من كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستنخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية.

أما حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الإيرادات العامة سيكون لها اثر معنوي ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي في حد ذاته، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة الناتج الداخلي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير، المتوسط والطويل.

أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد تكون ايجابية ومعنوية في المدى القصير فقط، بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل وبالنسبة لمكونات الناتج الداخلي الخام الحقيقي فهناك تأثير ايجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

حيث أن تفسير ذلك يعود إلى أن الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا، وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، وسيسمح هذا بظهور فائض في الموازنة العامة.

هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

3- الآليات المقترحة لتحسين أداء السياسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل :

3-1. بالنسبة للسياسة المالية :

تُبَيِّن النتائج السابقة أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، وهذا ما يضفي القدرة النسبية لهذه السياسة في الجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، فالسياسة المالية التي أرادت الحكومة الجزائرية أن تسير فيها تبعا للمنظور الكينزي من رفع الإنفاق العام بغرض زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد (فيما يعرف بسياسة الطلب الفعال) لم يكن لها أي تأثير يخدم هذا المنظور ويرجع السبب ببساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدودية قدرته.

فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الوطنية من رفع إنتاجها وهذا ما أدى إلى ضعف اثر المضاعف الحكومي (*Gouvernemental Multiplication*)، ما جعل الحكومة تنصرف إلى تسديد ما عليها من ديون وإنشاء الهياكل القاعدية وتتزود بالسلع والخدمات من الخارج في شكل واردات.

من اجل معالجة اختلالات السياسة المالية في الجزائر يمكننا أن نبدي بعض الاقتراحات التي يمكن أن يكون لها دورا مهما، إذ ينبغي مراعاة الجوانب التالية:

أ- يجب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار؛

ب- ينبغي ترشيد الإنفاق بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق الترفي[11]؛

ت- فيما يتعلق بالإيرادات العامة فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات وهذا بتوسعة الأوعية الضريبية؛

ث- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصلاح إدارة الجمارك؛

ج- لابد على السلطات في سياستها الائتمانية من تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي؛

ح- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وحتى يتم ذلك لابد من توفر ترتيبات مؤسسية وترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ.[12]

3-2. بالنسبة للسياسة النقدية :

حتى تنجح السياسة النقدية في الجزائر لابد على السلطات النقدية الجزائرية من إرساء سياسة تستهدف التضخم Inflation targeting تستوفي نوعين من الشروط عامة وأولية فالشروط العامة تعني[13]:

أ- تحديد السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة في المستقبل وهو ما لم تلتزم به السلطات النقدية لحد الآن، فلا القانون رقم (90-10) ولا الأمران المعدلان له ولا أي تعليمة صدرت عن بنك الجزائر نصت على ذلك؛

ب- الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف منها هدف استقرار الأسعار وهو شرط غير قائم حتى تتمكن السلطات من تطبيق سياسة الاستهداف؛

ت- إضافة إلى توفير بنك للمعلومات المحَيَّنَة واستعمال التنبؤات ومتابعة كل المتغيرات ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمسألة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وانه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

أما الشروط الأولية فتتعلق بـ :

1- إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال بعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة؛

2- تبني استهداف وحيد و التخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف؛

3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حيث يجب على السلطة النقدية من التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره.

وفي حالة ما إذا استوفت السلطات الشروط العامة بصفة كاملة والشروط الأولية بصفة جزئية أو حتى كاملة يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم. ولابد هنا من الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه الجزائر في التطبيق الكامل لسياسة استهداف التضخم يمكن إجمالها عموما في النقاط التالية :

أ- عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه الساسة ويحد من مصداقيتها؛

ب- إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر (البنك المركزي) التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها ولذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار (CPI) كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء؛

ت- لابد من استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس أخر تم اعتماده في عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة والسلع الموسمية و أيضا المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛

ث- قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم، إضافة إلى عدم تعميمها على كافة التراب الوطني وتضاربها في كثير من الأحيان كلها لا تسمح بتطبيق هذه السياسة والواجب أن توكل إلى هيئة وحيدة مثل الديوان الوطني للإحصائيات حيث تكون له فروع تغطي كل التراب الوطني بإحصائيات دورية وجد حديثة؛

ج- على الرغم من أهمية التنبؤات والنماذج الاقتصادية لتطبيق استهداف التضخم، إلا انه خلال الفترات الانتقالية تكون المعلمات عادة غير مستقرة مما يحد من القدرة على الاعتماد على التنبؤات؛

خ- ضعف قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وذلك نظرا لضعف المؤسسات القائمة والمعوقات البيروقراطية، ومما يعكس ذلك ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتقدير درجة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

خلاصة: نستخلص من هذا كله أن الاقتصاد الجزائري كل متكامل مع بعضه فلا يمكن فصل متغيراته عن بعضها وهي ذات صلة بالخارج مادام مرتبطا بحركية سلعه وخدماته وعمالته ورؤوس أمواله معه، تشابك هذه المتغيرات مع بعضها مكننا من التنبؤ بها لفترات داخلية وخارجية من خلال بناء نموذج قياسي كلي يضمها، حيث ظهر لنا باستعماله ثبات البعض منها مع تغير البعض الآخر، كما كشفنا أهم المتغيرات القيادية المؤثرة فيه كالإنفاق الحكومي وعرض النقود وهي كلها من أدوات السياسات الاقتصادية التي تم اختبار مدى الصدمات التي يمكن أن تحدث لها فتؤثر على بقية المتغيرات ومن تم الاقتصاد ككل وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في محمل الجد في حال حدوث أزمات اقتصادية حقيقية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل 1 – تمثيل توقعات اغلب متغيرات النموذج في الفترة 2005-2009

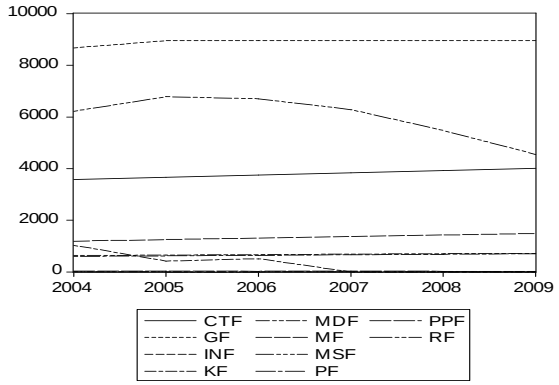

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجا ت برنامج ***Eviews***

الشكل 2- تمثيل توقعات متغيرات النموذج القابلة للتنبؤ على المدى الطويل (2014-2005)

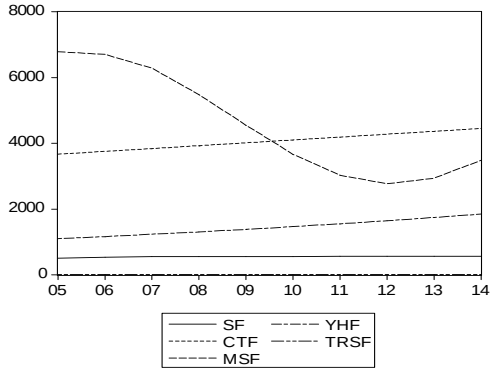

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجا ت برنامج ***Eviews***

الجدول 1 _ حجم **العلاقات بين متغيرات النموذج (مرتبة تنازليا)**

المتغير	G	CT	YNH-YH-W-X	S-I-M	Y-T	TC-MS-P	-Yd Ns	N-TRS-TR-IN-R
عدد العلاقات	13	12	11	10	9	7	1	0

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على نتائج مصفوفة الارتباطات

الجدول 2 _ المتغيرات السبب والمتغيرات النتيجة في النموذج

المتغير السبب	CT	G	I	IN	K	L	M	MS	n
المتغيرات المتأثرة	L-K-n-Ns-Yd-Tc-T-Yh	I- K- L-M- Yd-Tc-T-Yh –W-X-Ns	CT-n-T-X-Yd-Yh	CT-G-M-n-P-R-S-Tc-Ynh	CT-I-L-M-Ns-P-R-T-W-X-Y-Yd-Ynh	IN-Pp-Trs	CT-I-L-MS-n-P-T- W-X-Y-Yd- Yh Ynh	CT-G-I-L-M-n-T-Tr- W-X-Y-Yd- Yh Ynh	P-T-TC-Tr-Yd-Yh-Ynh
عدد ونسبتها	8 **32%**	13 **%52**	6 **24%**	9 **36%**	14 **56%**	3 **%12**	13 **%52**	15 **60%**	7 **%28**
المتغير السبب	**Nd**	**Ns**	**P**	**Pp**	**R**	**S**	**T**	**TC**	**Tr**
المتغيرات المتأثرة (النتيجة)	TC-Tr	K-M-MS-P-Yd	L-n-NS-T-Tc-Yd- Yh-Ynh-	n-Nd-Tr-Yd	G-M-n-P-Ynh	CT-I-k-L-M-T-W- Yd-Ynh	CT-I-K-M-Ms-n- -X-Y-Yd-Yh	MS-n-T-Yd-Yh	CT-Ms-W
عدد ونسبتها	2 **%8**	5 **20%**	8 **%32**	4 **16%**	5 **%20**	9 **%36**	10 **%40**	5 **%20**	3 **12%**
المتغير السبب	**Trs**	**W**	**X**	**Y**	**Yd**	**Yh**	**Ynh**	/	/
المتغيرات المتأثرة (النتيجة)	CT-G-MS-n-P-Ynh-W	CT - T-Y- Yd-Yh-Ynh	I-L-MS-n-T-Tr-Y-Yd	CT-I-k-MS-n-T-X- Yd-Ynh	IN-L-M-MS-R-S-TC-Trs-X- Yd- Yh-Ynh	CT-I-L-M-MS-n-T-Y-Yd	I-M-n-T-TC-W-X-Y-Yh-Yd-Ynh	/	/
عدد ونسبتها	7 **%28**	6 **%24**	8 **32%**	9 **%36**	12 **%48**	9 **36%**	11 **%44**		

المصدر : من إعداد الباحث بالنظر لنتائج اختبار السببية لـ ***Granger***

الإحالات والمراجع :

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990–2004**، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 111.

[2] ويجب الإشارة أن متغيرات الطلب على العمل وعرضه لم تظهر في المصفوفة سواءا باستعمال البرنامج ***SPSS*** أو البرنامج ***Eview***.

[3] *Bendib, Rachid, **Econometrie**, OPU, 1er ed, Alger, 2001, p. 166.*

[4] للتفصيل في هذا المعيار وقانونه انظر إلى: حشمان مولود، **نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى**، د.م.ج، الجزائر، 2002، ص182-183.

[5] بن سانية عبد الرحمن، **الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية–حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد–تلمسان،2005، ص46.

[6] المرجع نفسه، ص 72.

[7] وهي الأسرة التي تتكون من الزوجين أو من احدهما فقط.

[8] حيث اخذ هذا الكلام عن الخبير الدولي المتخصص في النفط نيكولاس سير في قناة الجزيرة الفضائية في بداية شهر فيفري 2010 وقالت السلطات الجزائرية وقتها أن الاحتياطات النفطية الجزائرية لازالت كبيرة واستغلالها يتجاوز المائة سنة.

[9] لأننا نزعنا التضخم من المتغيرات المعبر عنه بقيم اسمية بقسمتها على المستوى العام للأسعار.

[10] شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية**، جامعة ابوبكر بلقايد–تلمسان، (على الخط): *www.Google.com*، يوم 11 نوفمبر2009، ص ص 20- 22، بتصرف شديد

[11] خاصة المهرجانات والحفلات وحتى المؤتمرات والمنتديات التي لا طائل من ورائها (ذات جدوى ضعيفة).

[12] محمد منى كمال سعيد، **أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية (استعراض تجارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2007، ص ص 46-52.

[13] بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 2008، ص